

Distr.: General
6 July 2018
Arabic
Original: English

تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملاً بالبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/PRST/2014/27)، الذي طلب فيه مجلس إلى الأمين العام موافاته بتقرير سنوي عن سبل تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بقضايا السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك عمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. ويتضمن التقرير معلومات مُحدّثة عن الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الشراكة بين المنظمتين وعن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة منذ صدور التقرير السابق (S/2017/744)، في آب/أغسطس ٢٠١٧، بما في ذلك المسائل الواردة في القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧).

ثانياً - الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

٢ - أحرز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي تقدماً جديراً بالثناء في تعزيز التعاون بشأن قضايا السلام والأمن في أفريقيا. وفي يومَي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عقد أعضاء الهيئتين اجتماعهم المشترك غير الرسمي الثاني واجتماعهم الاستشاري المشترك الحادي عشر في أديس أبابا. وأرحّب بالاعتراف الذي أعرب عنه كلا المجلسين بأهمية الشراكة الاستراتيجية بين المنظمتين، وبضرورة زيادة توطيد تلك الشراكة. وأرحّب كذلك باعتزام أعضاء المجلسين إيفاد بعثات مشتركة إلى مناطق النزاع في أفريقيا لتيسير إعداد مواقف مشتركة وتوصيات للعمل المشترك أو المنسق. وقد أقرّ أعضاء المجلسين أيضاً بأن الإحاطات التي يقدّمها الممثلون والمبعوثون الخاصون لكل منظمة إلى الهيئتين كفيلة بتحسين مواءمة وتعزيز التعاون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم الممثلون والمبعوثون

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨.

120718 120718 18-10295 (A)





الخاصون أو نوابهم إحاطات إلى مجلس السلم والأمن عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال وغينيا - بيساو وليبريا وليبيا ومالي، وعن منع الإبادة الجماعية أيضاً.

٣ - كما أعرب المشاركون في الاجتماع الاستشاري المشترك الحادي عشر للهيئتين عن التقارب بينهم في المواقف بشأن أشد حالات النزاع استعصاءً في القارة، وتحديدا بشأن حالات النزاع والأزمات في جنوب السودان والصومال وحوض بحيرة تشاد. واتفق أعضاء المجلسين على الحاجة إلى إدماج الأنشطة المتعلقة ببناء السلام، وأقرّوا بوجوب التصدي للأسباب الجذرية للنزاع، وشددوا على ضرورة تعزيز التنسيق بين لجنة بناء السلام ومجلس السلم والأمن.

٤ - وقد أوفد مجلس السلم والأمن بعثات ميدانية إلى بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. ودعمت الأمم المتحدة البعثات الميدانية، وتمكّن مجلس السلم والأمن من خلالها من أن يطّلع مباشرة على الحقائق على أرض الواقع وأن يعكسها في قراراته. ولا تنفك الدول الأفريقية الثلاث ذات العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن تشكّل حلقة وصل حاسمة بين المجلسين، فهي تعرب عن وجهات النظر والمواقف المشتركة الأفريقية بشأن المسائل التي تهم القارة. فبالإضافة إلى أن ممثلي تلك الدول الأعضاء في مجلس الأمن يشاركون في اجتماعات مجلس السلم والأمن، تُقدّم الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي إحاطات منتظمة إلى الدول الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

٥ - وستظل فعالية العمل الجماعي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن في أفريقيا تزداد عندما توائم الأمم المتحدة عملها بشكل وثيق مع قرارات وأعمال الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية أو عندما تدعمها. وقد تجلّت فعالية هذا العمل المشترك في التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غامبيا وغينيا - بيساو. وما زلت ملتزماً بمواصلة العمل مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية للتصدي للنزاعات والأزمات السياسية في جميع أنحاء القارة.

الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي

٦ - دأبنا، أنا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد، على إيلاء الأولوية لإقامة شراكة استراتيجية ذات طابع منهجي ويمكن التنبؤ به، تقوم على مبادئ الاحترام المتبادل والمزايا النسبية وتعزز مراعاة امتلاك مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين، مع التسليم بأهمية دور المنظمات الإقليمية بما يتسق مع الفصل الثامن من الميثاق. ومنذ توقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، اتسمت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتعاون أوثق، وتبادل أكثر انتظاماً للمعلومات والمشاورات، والعمل المنسق. وفي حفل افتتاح الدورة العادية الثلاثين لجمعية الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أعدت تأكيد التزام الأمم المتحدة القوي إزاء الدول الأعضاء الأفريقية. وأشرت إلى أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في سنة واحدة سيعقدان على مستوى القمة المؤتمر السنوي الأول؛ وقد وقّعنا أنا ورئيس المفوضية إطار العمل المشترك واتفاقاً ثانياً، هو إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد

لاحظت أن هذه الشراكة تقوم على مبادئ سليمة هي حقوق الإنسان والحكم الرشيد. وتسلّم المنظمتان بأهمية الصلة بين السلام والأمن والتنمية وأن تركيز جهودهما المشتركة يجب أن ينصبّ على البحث عن حلول سياسية مستدامة.

٧ - وفي كانون الثاني/يناير، حضرت مؤتمر قمة مجلس السلم والأمن بشأن مكافحة تهديد الإرهاب العابر للحدود الوطنية في أفريقيا، حيث سلطت الضوء على الحاجة إلى نهج منسق وتعاوني ومتواصل في التصدي للإرهاب. وبعد ذلك، أوفد مكتب مكافحة الإرهاب بعثة متابعة إلى الجزائر العاصمة وأديس أبابا في آذار/مارس بغية العمل مع النظراء في الاتحاد الأفريقي بشأن وضع مشروع مذكرة تفاهم للتعاون والدعم في مجال بناء القدرات فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف في سياق إطار العمل المشترك.

٨ - وعُقد الحوار الرفيع المستوى الأول بشأن حقوق الإنسان بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا في ٢٤ نيسان/أبريل، وحضره رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وفي الاجتماع، اتفقت المنظمتان على تعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان والسلام والأمن، بما في ذلك الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأطر الامتثال والمساءلة في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

٩ - وشهد التعاون بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تقدماً خلال العام الماضي. وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨، أقرّ مجلس السلم والأمن إطار النتائج الذي وضعه الاتحاد الأفريقي للرصد والإبلاغ بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا، بمساعدة تقنية من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء دوليين، وصمم من أجل المساعدة على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبعد عقد المنتدى الأول في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٧، عقدت شبكة القيادات النسائية الأفريقية منتدى القيادات النسائية الثاني من أجل التحول في أفريقيا في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل، تحت رعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي، وفي إطار شراكة مع الأمم المتحدة، وبدعم من حكومة ألمانيا، واعتمدت الشبكة مجالات عملها ذات الأولوية، التي تشمل تعزيز القيادة النسائية في شؤون السلام والأمن الدوليين وحشد الدعم السياسي لمناهضة العنف الجنسي في النزاع. وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، أطلقت الشبكة مجموعة أصدقاء الشبكة في نيويورك بغية حشد الدعم من الدول الأعضاء من أجل العمل. وتشترك غانا وألمانيا في رئاسة المجموعة التي تضم حوالي ٤٠ عضواً من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.

١٠ - وعقدت فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن اجتماعيها الثالث عشر والرابع عشر في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وفي أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على التوالي. وفي هذين الاجتماعين، أجرى كبار المسؤولين مناقشات مستفيضة حول أشد تحديات السلام والأمن إلحاحاً في أفريقيا واستعرضوا الأوضاع في جمهورية أفريقيا الوسطى والقرن الأفريقي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا بيساو، ومالي ومنطقة الساحل، والصومال، وجنوب السودان. وشددوا على أهمية تحقيق أوجه التكامل والاستفادة من أوجه التآزر في تنفيذ إطار العمل المشترك. كما جرى الاتفاق في الاجتماعين على تعزيز التعاون في مجال دعم إجراء انتخابات سلمية شاملة للجميع وذات مصداقية، ومواصلة العمل على توفير تمويل مستدام وقابل للتنبؤ لعمليات الاتحاد الأفريقي في مجال دعم السلام، من مصادر تشمل الأنصبة المقررة للأمم المتحدة.

١١ - والتقى موظفون من الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في يومَي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ في إطار الاجتماع الاستشاري السنوي الحادي عشر للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجال منع النزاعات وإدارتها. وقد عزز المشاركون في الاجتماع علاقات العمل وتبادل المعلومات ووضعوا خطط عمل مشتركة. وتدل زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على التقدم الذي أحرزته كلتا المنظمتين في تعزيز الشراكة بينهما على مدار العام الماضي.

١٢ - وعلاوة على ذلك، واصلت الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي تنفيذ برنامجين لتبادل المعارف في مجالات الدعم الميداني، هما برنامج تبادل الموظفين، الذي أُطلق في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ومشاركة موظفي المفوضية في برامج التدريب التي تنظّمها الأمانة العامة للقيادة العليا للبعثات في مجالَي القيادة وإدارة الموارد.

ثالثاً - الشراكة التشغيلية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

التحديات والفرص فيما يتعلق بالسلام والأمن في أفريقيا

١٣ - ظلت حالة السلام والأمن في القارة على حالها إلى حد كبير. وتتواصل الجهود الرامية إلى تسوية النزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال وليبيا ومالي ومنطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد، وذلك من خلال استمرار الجهود السياسية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، ضمن جهات أخرى. فالتحولات السياسية لا تنفك تقسّم بلداناً هشة أصلاً، الأمر الذي غالباً ما يؤدي إلى العنف. وفي غرب أفريقيا، تواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة العمل في بوركينا فاسو وتوغو وغامبيا. ونفّذت المنظمات الثلاث أيضاً مبادرات للمساعي الحميدة خلال الانتخابات في ليبريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وفي سيراليون في آذار/مارس ٢٠١٨.

١٤ - وتظل التحديات الهيكلية الرئيسية الكامنة التي تهدد السلام والأمن هي مواطن ضعف في الحوكمة الداخلية، بما في ذلك سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وتقديم الخدمات الأساسية، وإدارة الموارد الطبيعية، وآثار تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي. وقد تفاقمت مواطن الضعف هذه أيضاً نتيجة لعدم المساواة والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والجريمة، بما في ذلك الجريمة العابرة للحدود الوطنية والدولية، وغياب سلطة الدولة الفعالة عن مساحات شاسعة من الأراضي. ويبين التوقيع مؤخراً على إطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الأهمية التي تعلّقها كلتا المنظمتين على مواجهة الأسباب الجذرية للنزاع بطريقة تعاونية.

١٥ - وقد أذكت عوامل إقليمية أو عالمية الأسباب الجذرية لبعض النزاعات الوطنية، ولا سيما في الحالات التي استغل فيها منتسبون إلى تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مظالم محلية متجذرة في التهميش وضعف مؤسسات الدولة. ولا ينفك تأثير تغير المناخ على السلام والأمن يزداد في أفريقيا، ولا سيما في مناطق حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي التي تضررت فيها بشدة مجتمعات محلية ضعيفة أصلاً. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع الحكومات الوطنية والمنظمات دون الإقليمية والاتحاد الأفريقي للتصدي لهذه التحديات المعقدة.

١٦ - وينفّذ الاتحاد الأفريقي خطة للإصلاح المؤسسي تهدف إلى ضمان زيادة الفعالية والكفاءة. ومن الأهداف الرئيسية لخطة الإصلاح مواءمة عمل المنظمة مع الأولويات الاستراتيجية المتفق عليها في في المؤتمر الثامن والعشرين لرؤساء الدول والحكومات، المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وتنفيذ نموذج التمويل الذاتي للاتحاد. وينبغي أن تمكّن الإصلاحات الاتحاد الأفريقي من إقامة شراكة أكثر فعالية مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى في التصدي لتحديات السلام والأمن في القارة.

١٧ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٨، نظر الاتحاد الأفريقي في ثلاثة مشاريع رئيسية تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي والنهوض بالتنمية الاقتصادية، وهي الاتفاق بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبروتوكولات ذات الصلة، الذي اعتُمد في كيغالي في آذار/مارس؛ والبروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والحق في الاستقرار ومشروع خارطة طريق التنفيذ ذات الصلة؛ وقرار إنشاء سوق النقل الجوي الأفريقية الموحدة. وأُثني على القادة الأفارقة لهذه المبادرات المهمة.

الشراكة في مجالي منع نشوب النزاعات وصنع السلام

١٨ - واصلت الأمم المتحدة العمل مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن منع نشوب النزاعات وصنع السلام. وقد أكدت التجارب الأخيرة أن نجاح هذه المبادرات قد اعتمد إلى حد كبير على الدعم الإقليمي النشط ومشاركة المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي في عملية السلام.

١٩ - وكمثال على ذلك، حققت الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام في غرب أفريقيا نجاحا كبيرا. وتقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور نشط في معالجة الحالة السياسية في توغو، تحت قيادة رئيس غانا، نانا أكوفو - أدو. وفي غينيا - بيساو، فرضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جزاءات على ١٩ شخصاً اعتبر أنهم يعوقون تنفيذ اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل الأزمة السياسية في غينيا - بيساو. وأدت وساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى حدوث انفراج بتعيين رئيس وزراء توافقي في ١٦ نيسان/أبريل. وفيما يتعلق بمالي ومنطقة الساحل، وضع الاتحاد الأفريقي استراتيجية الساحل، التي دعا فيها الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى المضي قدماً في إعداد تحليل مشترك واستراتيجية مشتركة لمعالجة عدد لا يحصى من المشاكل الهيكلية التي تؤثر على منطقة الساحل. وأقر الاجتماع التشاوري الاستراتيجي بشأن منطقة الساحل، الذي عقد في نواكشوط، في يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس وشارك في استضافته الاتحاد الأفريقي وحضرته نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، أنه لا سبيل إلى وضع حد للعنف والنزاع والإرهاب في المنطقة إلا من خلال معالجة الأسباب الجذرية. ومن بين هذه الأسباب عدم الحصول على الحقوق الأساسية والخدمات وعدم توافر الفرص الاقتصادية، فضلاً عن الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والتهميش والتمييز والفساد. كما شكل هذا الهدف حجر الزاوية في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وواصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعاونهما من أجل ضمان المزيد من المواءمة والتنسيق لاستراتيجيات منطقة الساحل في إطار منبر التنسيق الوزاري بشأن منطقة الساحل. ويعد هذا المنبر أعلى آلية سياسية وتشغيلية ذات قيادة إقليمية تتولى المسؤولية عن ضمان الاتساق بين مختلف المبادرات والاستراتيجيات في منطقة الساحل.

٢٠ - وفي ليبيا، عملت الأمم المتحدة أيضا عن كثب مع الاتحاد الأفريقي. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، أصدر رئيس الاتحاد الأفريقي وممثلي الخاص لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في ليبيا بيانا مشتركا للتأكيد على وجود نهج منسق بين المنظمتين. واتفقا أيضا على أنه ينبغي أن تعمل المنظمتان معا على تيسير التوافق بين الليبيين، بغية توحيد المؤسسات وتشكيل حكومة وطنية شاملة للجميع. وفي ١٧ نيسان/أبريل، شارك ممثلي الخاص في الاجتماع الخامس للجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا. وأقرت اللجنة بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وأكدت مجددا على أهمية تعزيز التعاون بين المنظمتين لدعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. وخلال اجتماع المجموعة الرباعية المعنية بليبيا الذي عقد في القاهرة في ٣٠ نيسان/أبريل، اجتمع ممثلي الخاص مع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمالي ومنطقة الساحل، الرئيس السابق بيير بويويا، الذي حضر نيابة عن الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بليبيا، الرئيس السابق لبوروندي، جاكايا كيكويتي. وفي ٢٩ أيار/مايو، اجتمع ممثلي الخاص مع ممثلي عدد من الدول الأعضاء الأفريقية ورئيس الكونغو، ساسو نغيسو، بصفته رئيساً للجنة، وذلك أثناء اجتماع مع القادة السياسيين الليبيين عقد في باريس واستضافه رئيس فرنسا، إيمانويل ماكرون. وفي الاجتماع، التزم المشاركون الليبيون بإجراء انتخابات بحلول نهاية عام ٢٠١٨. وإضافة إلى ذلك، عملت الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على تيسير العودة الطوعية لأكثر من ١٥ ٠٠٠ مهاجر تقطعت بهم السبل و ١ ٣٠٠ لاجئ.

٢١ - وفي جنوب السودان، واصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دعم منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي تقوده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، الذي يهدف إلى إنهاء الأعمال القتالية وتنشيط خريطة طريق للسلام المستدام. وسعت المرحلة الثالثة من المحادثات، التي عقدت في أيار/مايو، إلى التوصل إلى حل توفيقي بين الأطراف بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالحكم والأمن. وبذلت إيغاد جهودا جديرة بالثناء للتقريب بين مواقف الأطراف بشأن هذه القضايا، بطرق من بينها الدبلوماسية المكوكية وإجراء محادثات عن قرب. وكانت مشاركة مجلس كنائس جنوب السودان في تيسير المحادثات بين أصحاب المصلحة في جنوب السودان خلال الجولة الأخيرة أيضا محاولة تستحق الثناء لبناء الثقة بين الأطراف وتمكينها من التوصل إلى حل توفيقي. وفي ٣١ أيار/مايو، اجتمع مجلس وزراء إيغاد وأذن بالوساطة للشروع في جولة أخرى من المحادثات عن قرب استنادا إلى أرضية مشتركة تم تحديدها خلال المشاورات الأخيرة. وحثت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإيغاد الأطراف على استخدام الجولة القادمة من المحادثات للانخراط بشكل بنّاء وكسر حالة الجمود بشأن القضايا المعلقة ذات الصلة بالحكم والأمن. وإنني أرحب بالجهود المتواصلة لمجلس السلم والأمن، مثلما تجلى في البعثة الميدانية التي أُوفدت في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل وأجرى المجلس خلالها مناقشات مكثفة مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وكذلك مع القيادات الحكومية وقيادات المجتمع المدني. وأعرب وفد مجلس السلم والأمن عن دعمه الكامل لجهود السلام الجارية التي تقودها إيغاد، وشدد على ضرورة التكامل بين جميع مبادرات السلام. كما أدانت المنظمات الثلاث بشدة الانتهاك المستمر والصارخ للاتفاق المجدد لوقف الأعمال القتالية الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر. وتحقيقا لهذه الغاية، جدد الاتحاد الأفريقي وإيغاد ومجلس الأمن العزم على اتخاذ تدابير تأديبية ضد الأفراد الذين لاهم لهم سوى إفساد مسار السلام.

٢٢ - وفي بوروندي، استمرت المخاوف إزاء عدم إحراز تقدم في الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا. واستمر تقليص الحريات الأساسية وعمليات الاعتقال التعسفي والاحتجاز،

مع تواصل ورود تقارير تفيد بوقوع عمليات قتل. ومن أجل دعم الجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الرامية لمساعدة الجهات البوروندية صاحبة المصلحة في إيجاد حلول مستدامة للأزمة السياسية والحالة الإنسانية الناتجة عنها، سافر مبعوثي الخاص لبوروندي إلى أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وكذلك في آذار/مارس ٢٠١٨ للتشاور مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي. وعقد الفريق العامل التقني المشترك بين جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة اجتماعات في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لتمهيد الطريق لجلسات الحوار. وسيواصل مبعوثي الخاص استكشاف الخيارات مع جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي لإحراز تقدم في عملية السلام.

٢٣ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أُرحّب بالتقدم المتواصل إحرازه صوب بلوغ المراحل الانتخابية الرئيسية بالرغم من استمرار انعدام الثقة بين العناصر الفاعلة السياسية بشأن تنفيذ تدابير بناء الثقة المكرسة في الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ولا يزال التعاون والتنسيق بين الشركاء، على نحو ما تعكسه بيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة أو المنسقة، أمرا أساسياوظلت الحالة الأمنية والإنسانية مدعاة للقلق الشديد في ظل وجود مئات الآلاف من المواطنين الكونغوليين في الجزء الشرقي من البلد، بعد أن فروا من ديارهم بسبب الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة. وواصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل مع السلطات الكونغولية للتصدي للتحديات الأمنية الخطيرة التي تواجه البلد. وواصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، إلى جانب هيئات إقليمية أخرى من بينها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تنفيذ ميثاق الاستقرار والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى المنبثق عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وفي يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير عقد مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، بمناسبة إحياء الذكرى السنوية الخامسة للإطار، حلقة عمل في أديس أبابا لتقييم تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها بموجب الاتفاق الإطاري وصياغة توصيات محددة بشأن كيفية توليد قوة دفع متجددة وتعزيز تولي الجهات صاحبة المصلحة زمام الأمور بدرجة أكبر.

٢٤ - أما في الكاميرون، فإنني أشعر بقلق متزايد إزاء الأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من البلد. ودعت الأمم المتحدة إلى إجراء حوار شامل للجميع بغية إيجاد حلول دائمة للأزمة وأعربت عن استعدادها لدعم الجهود الوطنية لتحقيق اللامركزية في إطار الدستور. وقاد ممثلي الخاص لوسط أفريقيا وفريق الأمم المتحدة القطري جهود منع نشوب النزاعات بهدف تفادي تفاقم الأزمة السياسية وتصاعد العنف في البلد. ومن الضروري أن يبذل المجتمع الدولي المزيد من جهود منع نشوب النزاعات، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، لمعالجة الأزمة.

٢٥ - وأخيرا، اضطلع ممثلي الخاص لدى الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، بجهود مساع حميدة في جزر القمر ومدغشقر لإشراك الحكومة والمعارضة والقيادات المدنية وممثلي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة في دعم التدابير الرامية إلى تجنب الأزمات السياسية وحالات الطوارئ والعنف. وفيما بعد ٢٧ نيسان/أبريل، واصل مستشاري الخاص المعني بمدغشقر التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مدغشقر في إطار جهود المجتمع الدولي الرامية لتيسير الحوار الذي تقوده مدغشقر.

الشراكة في عمليات حفظ السلام ودعم السلام

٢٦ - ينتشر حاليا نصف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وتمشيا مع أولوية الشأن السياسي بوصفها السمة المميزة لنهج الأمم المتحدة، أدت الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي إلى زيادة الجهود التي تبذلها عمليات حفظ السلام في القارة لدعم تبني رؤية مشتركة. وقد تجلى ذلك في الزيارة الميدانية المشتركة التي قام بها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان في نيسان/أبريل. وأظهرت الإحاطتان المشتركتان اللتان قدماهما لاحقا بشأن الزيارتين اللتين قاما بهما إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وإلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة السبل التي يمكن أن تجعل التكامل بين المنظمتين مفيدا في الاضطلاع بالعمليات على أرض الواقع. وفي حين أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليست ملائمة ولا مهيأة للقيام بعمليات مكافحة الإرهاب، فقد ظلت الأطراف الإقليمية الفاعلة في القارة الأفريقية تضطلع بدور أكبر في هذه العمليات.

٢٧ - وفي السودان، واصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دعم السلام والاستقرار من خلال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وواصلت الأمم المتحدة دعم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ الذي يقود الجهود الرامية إلى تنشيط عملية السلام. واستناداً إلى الاستعراض الاستراتيجي المشترك للعملية المختلطة الذي أجري في نيسان/أبريل، قدمنا، أنا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، تقريراً خاصاً مشتركا في ١ حزيران/يونيه إلى المجلسين للتوصية بتنقيح مفهوم العملية. كما واصلت المنظمتان العمل معاً لتسهيل حل القضايا الحدودية المعلقة بين جنوب السودان والسودان، وذلك من خلال قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

٢٨ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمت الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم إلى المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بطرق منها توفير الدعم اللوجستي والخبرات في مجال الوساطة. وأتاح ذلك الدعم تيسير الحوار على الصعيد الوطني وحماية المدنيين ودعم الحكومة فيما يتعلق بعمليات المصالحة على الصعيد المحلي. واستمر التعاون أيضا مع مبادرة التعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة. وفي أعقاب انسحاب القوات الأوغندية وقوات الولايات المتحدة، قامت الأمم المتحدة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، بتيسير عقد مؤتمرين للقيادات القطاعية، أحدهما في عنتيبي، أوغندا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والآخر في أديس أبابا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بهدف منع جيش الرب للمقاومة وغيره من الجماعات المسلحة من الاستمرار في الاستفادة من الفراغ الأمني.

٢٩ - وفي مالي ومنطقة الساحل، أوفد الاتحاد الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر، بدعم من الأمم المتحدة، بعثة إلى مقر قيادة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وذلك عقب صدور قرار مجلس الأمن ٢٣٥٩ (٢٠١٧) الذي رحب بنشر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، وذلك لاستعراض التقدم المحرز في إنشاء القوة المشتركة. وقدم الاتحاد الأفريقي توجيها استراتيجيا فيما يتعلق بإنشاء مقر القوة المتعددة الجنسيات، وقام بتقييم المساعدة التي يمكن أن يقدمها الاتحاد الأفريقي والجهات الشريكة الأخرى. وتمشيا مع القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، الذي أذن فيه مجلس الأمن بدعم محدد للقوة المشتركة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وضعت ترتيبات تقنية ومالية لتنفيذ هذا الدعم. وفي نيسان/أبريل، جدد مجلس السلم والأمن ولاية القوة

المشتركة لعام آخر. وفي مالي، عملت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كجزء من فريق الوساطة الدولي الذي تقوده الجزائر لدعم الأطراف المالية في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي من خلال لجنة متابعة الاتفاق.

٣٠ - وفي مؤتمر الأمن الصومالي الذي عقد في مقديشو في ٤ كانون الأول/ديسمبر، عرضت حكومة الصومال الاتحادية نتائج تقييم الجاهزية العملياتية للجيش الوطني الصومالي، الذي كشف التحدي الراهن الذي يواجهه الجيش الوطني في تسلم المسؤولية الأمنية من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. واعترافا بالحاجة الملحة إلى بناء قدرات الجيش الوطني ووضع خطة واقعية لنقل مسؤوليات الأمن الوطني من بعثة المراقبين العسكريين إلى الجيش الوطني، أعدت حكومة الصومال الاتحادية خطة انتقالية، بدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك بعثة المراقبين العسكريين. وكررت حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والجهات الدولية الشريكة التزامها بدعم تنفيذ الخطة، كما تجلى خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأمن في الصومال، المعقود في بروكسل في ٢ أيار/مايو. وفيما يتعلق بتمويل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، قام مبعوثي الخاص، جان ماري غوينو، والمبعوث الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، رامتان لامامرا، بإجراء مشاورات مع مجموعة واسعة من شركاء بعثة الاتحاد الأفريقي الرئيسيين لتحديد الخيارات الممكنة لتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في المستقبل. وقدم المبعوثان الخاصان تقريرهما إلى الأمين العام ورئيس المفوضية في أوائل نيسان/أبريل؛ وقد أحيل التقرير لاحقاً إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، واسترشد به، إضافة إلى الخطة الانتقالية، في الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي الفترة من ١١ إلى ١٩ أيار/مايو، أجري الاستعراض المشترك وشارك فيه جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة المراقبين العسكريين وقادة القطاعات والجهات الدولية الشريكة. وستُقدّم رسالة الأمين العام بشأن نتائجه إلى مجلس الأمن ليُسترشد بها في مناقشات المجلس بشأن تجديد ولاية البعثة.

٣١ - وواصلت لجنة حوض بحيرة تشاد، بمساعدة من الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين، دعم جهود فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام. وفي الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وأيار/مايو ٢٠١٧، عقد مؤتمران رئيسيان لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، من خلال وضع استراتيجية لتحقيق الاستقرار في منطقة بحيرة تشاد. وقد دعا ممثلاي الخاصان لوسط أفريقيا وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بدعم من فريقي الأمم المتحدة القطريين المعنيين، إلى وضع استراتيجية إقليمية شاملة مشتركة تعالج الأسباب الجذرية للأزمة. وهناك أيضا جهود جارية لضمان توثيق الروابط بين البرامج الإنسانية والإنمائية، بالتعاون مع المؤسسات المالية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

الشراكة في مجالي بناء السلام وسيادة القانون

٣٢ - في ١٨ أيلول/سبتمبر، وقعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بينهما دعما للجهود المبذولة من أجل بناء السلام والحفاظ على السلام في أفريقيا، واتخاذ خطوة ملموسة نحو تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، عقدت لجنة بناء السلام ومجلس السلام والأمن اجتماعهما السنوي في أديس أبابا، حيث أعرب المشاركون عن دعمهم لزيادة التركيز على منع نشوب النزاعات، والحكم الرشيد،

وحقوق الإنسان، والمصالحة الوطنية. وشدد المشاركون أيضا على أهمية تعزيز التنسيق من أجل تحسين معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التصدي لتزايد التحديات عبر الوطنية والعابرة للحدود في مجال بناء السلام. وأبرز الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام المبادرات الرئيسية الخاصة بكل بلد والعابرة للحدود التي يدعمها صندوق بناء السلام وحققت نتائج ناجحة والتي تتعلق بمشاريع ترمي إلى تعزيز آليات العدالة الانتقالية، وإصلاح قطاع العدل وقطاع الأمن، والحوار السياسي والوساطة، وتمكين الشباب والمرأة، والبرامج المجتمعية لمكافحة التطرف العنيف والتشدد.

٣٣ - وتعاونت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أيضاً في المجالات الرئيسية لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية. وتمشيا مع خارطة طريق الاتحاد الأفريقي الرئيسية للخطوات العملية من أجل إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، قدمت الأمم المتحدة الدعم والمشورة بشأن التوصية الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بإعلان شهر أيلول/سبتمبر من كل عام وحتى عام ٢٠٢٠ شهر العفو في أفريقيا لتسليم الأسلحة المملوكة بصورة غير مشروعة، وبشأن وضع توجيهات الاتحاد الأفريقي للإدارة الفعالة للأسلحة والذخيرة في عملياته لدعم السلام. وعلاوة على ذلك، قدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا المساعدة إلى دول وسط أفريقيا في تعزيز قدراتها على التنفيذ الفعال لاتفاقية كينشاسا بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٣٤ - وبعد إعداد المذكرات التوجيهية التنفيذية للاتحاد الأفريقي في مجال التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، واصلت الأمم المتحدة دعم التدريب السابق لنشر القوة الجاهزة لشرق أفريقيا ووضع مخططات للتدريب في مجال التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في جميع أنحاء أفريقيا في إطار برنامج الاتحاد الأفريقي ذي الصلة في مجال القدرات. وعلاوة على ذلك، دعمت الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي في وضع استراتيجية إقليمية لفحص الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام وملاحقتهم قضائيا وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

٣٥ - وفي ١٤ آذار/مارس، نظم الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في شراكة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، حلقة عمل في بروكسل بشأن تحديد نهج متعددة الأطراف لإصلاح قطاع الأمن. وفي الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه، دعم الاتحاد الأفريقي، في شراكة مع الأمم المتحدة، حلقة عمل في أديس أبابا لتوعية مسؤولي القطاع الأمني في مدغشقر، وذلك بهدف تحقيق مزيد من التقدم في البلد في هذا المجال.

٣٦ - وواصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تنفيذ مذكرة التفاهم لعام ٢٠١٧ بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام. وقدمت الأمم المتحدة التوجيه والدعم التقنيين لتنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي للإجراءات المتعلقة بالألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات ومشروعه النموذجي لإدارة سلامة الذخيرة. ووُزعت بروتوكولات معلومات السلامة المعدة بصورة مشتركة في خمس لغات على الموظفين العسكريين في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام والدول الأعضاء. وشاركت الأمم المتحدة أيضا في تقييم لأخطار الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في بوركينا فاسو، ونفذت عمليات إجراءات متعلقة بالألغام في غينيا - بيساو وملاوي.

٣٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أجرى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والشركاء الآخرون دورة تدريبية تجريبية قبل الانتشار لأفراد الشرطة المنتدبين من إثيوبيا وزامبيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الأمم المتحدة الدعم في إعداد حزمة تدريبية للشرطة

سابقة للنشر خاصة ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. واستضاف الاتحاد الأفريقي أيضا في أديس أبابا في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ أول دورة لكبار قادة الشرطة الإناث ترمي إلى الإعداد لتولي الأدوار القيادية في عمليات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وأجريت الدورة الثانية في هذا المجال في أفريقيا في داكار في الفترة من ٣ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٨. وشارك الاتحاد الأفريقي أيضا في دورة الأمم المتحدة لمسؤولي التخطيط في الشرطة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اعتمدت اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالدفاع والسلامة والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي سياسة للعمل الشرطي الدولي في عمليات دعم السلام. وتواصَل نمو الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من خلال التدريب المشترك وتطوير المناهج. وقدمت الأمم المتحدة المشورة المتخصصة في مجال إعداد ١٣ وثيقة توجيهية لشرطة الاتحاد الأفريقي.

رابعا - دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام

معلومات مُحدّثة عن تنفيذ صندوق السلام

٣٨ - أشار مجلس الأمن في قراره ٢٣٧٨ (٢٠١٧) إلى الالتزام الذي تعهد به مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الرابعة والعشرين، المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بتمويل نسبة ٢٥ في المائة من تكاليف جهود السلام والأمن التي يبذلها الاتحاد، بما في ذلك عمليات دعم السلام. وأعرب مجلس الأمن أيضا عن اعتزامه مواصلة النظر في الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها والشروط اللازمة لإرساء الآلية التي يمكن في إطارها تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويأذن بها مجلس الأمن تمويلا جزئيا من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، على أساس كل حالة على حدة. وقد اتخذ الاتحاد الأفريقي خطوات من أجل تنفيذ صندوق السلام. ومنذ تقريري السابق، اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي صكا يتعلق بتعزيز هيكل الحوكمة والإدارة لصندوق السلام في دورته العادية الثلاثين، وبذلك مهد الطريق لإنشاء مجلس للأمناء ولجنة للإدارة التنفيذية وفريق تقييم مستقل، وتعيين مدير للصندوق وموظفين لأمانة صندوق السلام.

٣٩ - وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٨، ساهمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بمبلغ ٤٥,٧ مليون دولار في صندوق السلام، وهو أعلى مستوى للمساهمات المقدمة منذ إنشاء الصندوق في عام ١٩٩٣. ولبلوغ الهدف البالغ ٤٠٠ مليون دولار لهبات صندوق السلام بحلول عام ٢٠٢١، حسبما قُضي به في القرار الذي اتخذه المؤتمر في تموز/يوليه ٢٠١٦، فقد تحدّدت الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بمبلغ ٦٥ مليون دولار سنويا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وسيُحدّد مبلغ ٩٠ مليون دولار سنويا في الفترة بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١.

٤٠ - ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٨ في التعجيل بالتنفيذ الكامل لهياكل الحوكمة والإدارة في صندوق السلام. وطلب مجلس السلم والأمن، في جلسته ٧٧٠ المعقودة في ٢ أيار/مايو، إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يعين مجلس أمناء صندوق السلام بحلول منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٨. وطلب كذلك إلى رئيس المفوضية وضع القواعد والأنظمة المتعلقة بالشؤون المالية والمشتريات لصندوق السلام؛ ووضع إجراءات التشغيل الموحدة والأدلة الإرشادية؛ وتأسيس لجنة الإدارة التنفيذية؛ والشروع في تعيين موظفي أمانة صندوق السلام بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويتمثل هدف

رئيسي ثان في أن يعمل الممثل السامي المعني بصندوق السلام، دونالد كابيروكا، على تكثيف التواصل والتفاعل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وكذلك مع الشركاء الخارجيين.

معلومات مُحدّثة عن وضع إطار الامتثال

٤١ - ما زال وضع إطار لامتثال عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وقواعد السلوك والانضباط يمثل أولوية للشراكة، وهو أحد الجوانب الأساسية لتحقيق قدر أكبر من المساءلة والشفافية وحماية حقوق الإنسان. وعملت الأمانة عن كثب مع المفوضية من أجل وضع العناصر الرئيسية لإطار الامتثال، عملا بقراري مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧).

٤٢ - وقد أدت هذه الجهود التعاونية إلى تحقيق إنجازات رئيسية. وجرى وضع الصيغة النهائية للسياسات المتعلقة بالسلوك والانضباط ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. ويجري حاليا وضع الإرشادات ومذكرات إصدار شهادات بشأن فحص السوابق المتعلقة بحقوق الإنسان كجزء من المبادئ التوجيهية للبلدان المساهمة بقوات، للتأكد من أن الأفراد المنتشرين في عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ليس لديهم سجلات سابقة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

٤٣ - وتشمل المبادرات الأخرى إعداد الاتحاد الأفريقي معايير تدريب للحماية المتكاملة للمدنيين وذلك من أجل تعريف العاملين في عمليات دعم السلام بقواعد ومعايير القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وحماية الطفل ومسائل الاحتجاز وتدابير الحماية الخاصة للمرأة في سياقات عمليات دعم السلام. وأوفد الاتحاد الأفريقي أيضا بعثات تقييم إلى كل من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات في آذار/مارس ونيسان/أبريل، على التوالي، لتحديد الثغرات والدروس المستفادة من أجل تعزيز الامتثال في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عقدت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي حلقة عمل مشتركة بشأن آليات المساءلة في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام من أجل تحديد الممارسات الجيدة والخطوات المقبلة فيما يتعلق بالرقابة وتنفيذ آليات المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويسّرت الأمم المتحدة مشاركة ممثلي الاتحاد الأفريقي في برنامج الأمم المتحدة للتعلم المستمر للموظفين المعنيين بالسلوك والانضباط في البعثات الميدانية للأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٨. ويعزز هذا التعاون التطوير المستمر لإطار الامتثال والمساءلة.

٤٤ - وتركز مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا على تنفيذ هياكل وآليات الامتثال على مستوى البعثة وفي المقر على حد سواء. وقد أُنشئت مجموعة للامتثال في الاتحاد الأفريقي مع ممثلين من الإدارات التي تضطلع بدور مؤسسي فيما يتعلق بحقوق الإنسان والسلوك والانضباط. وبذل الاتحاد الأفريقي جهودا ترمي إلى تعزيز الامتثال في بعثاته الصادر بها تكليف والمأذون بها، شملت نشر ثلاثة موظفين إضافيين لشؤون حقوق الإنسان في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وإطلاق عمليات تنقيح ومواءمة لإجراءات التشغيل الموحدة لمجالس التحقيق في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والسعي للحصول على الموافقة في إطار إجراءات التشغيل الموحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على المبالغ المدفوعة على سبيل الهبة لضحايا عمليات البعثة وللصناديق المخصصة؛ ودعم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في وضع استراتيجية على نطاق البعثة بشأن حماية المدنيين.

معلومات مُحدّثة عن تعزيز الجاهزية العملياتية للقوة الأفريقية الجاهزة بوصفها الإطار الشامل لعمليات دعم السلام

٤٥ - أُبلغ عن إحراز تقدم في بدء عمليات أربعة من الألوية الإقليمية التابعة للقوة الأفريقية الجاهزة. وأجريت في عام ٢٠١٧ عملية مستقلة للتحقق والتأكيد والتثبت، شاركت فيها الأمم المتحدة بصفة مراقب للتأكد من مستوى استعداد القوات الجاهزة الإقليمية. ورغم أنه ما زال هناك المزيدُ مما يلزم عمله في مجال الولاية والتمويل والدعم اللوجستي، وكذلك في مجال مواصلة تطوير القدرات المدنية وقدرات الشرطة، أكد التقرير المعد عن تلك العملية الجاهزيةَ العملياتية للقوة الجاهزة. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، اعتُمد التقرير من جانب المؤتمر الثلاثين لرؤساء الدول والحكومات، الذي طلب إلى جميع الجهات المعنية دعم التفعيل الكامل للقوة الجاهزة، ومواءمة أنشطة القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات والتحالفات المخصصة مع إطار القوة الجاهزة في عمليات النشر المقبلة.

٤٦ - وحدّثت مفوضية الاتحاد الأفريقي خطة عمل مابوتو الاستراتيجية (٢٠٢٠-٢٠١٦)، بما في ذلك التوصيات الواردة في تقرير عملية التحقق المستقلة، للمساعدة على تيسير الرصد والتقييم المستمرين للقوة الأفريقية الجاهزة. كما واصلت المفوضية استعراضها للمذهب العسكري الحالي للقوة الجاهزة من أجل تطويره ليصبح مذهبا لعمليات دعم السلام ومفهوما للقوة الجاهزة.

٤٧ - وبغية وضع إطار قانوني شامل لنشر القوة الأفريقية الجاهزة، يجري الاضطلاع بعملية للتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية للاتفاق على مواءمة عملية صنع القرار السياسي وإجراءات الولايات. وأصدرت مفوضية الاتحاد الأفريقي توجيهات التدريب للقوة الأفريقية الجاهزة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، في إطار الجهود التي تبذلها لتطوير تمرين يتعلق بقدرات التخطيط والإدارة والتدريب للقوة الجاهزة. كما وُجهت الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية المعنية لإجراء ما لا يقل عن تمرينين على مستوى القارة والمستوى الإقليمي سنويا.

٤٨ - ووضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي وثيقة بالتكاليف المشتركة تتضمن تفاصيل عن فئات الدعم التي يُتوقع أن يقدمها الاتحاد الأفريقي ويمولها في إطار صندوق السلام. واسترشدت المفوضية بالوثيقة في تيسير التخطيط لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام والنشر السريع لها ودعمها، واعتُمدت الوثيقة في الاجتماع العاشر للجنة التقنية المتخصصة المعنية بالدفاع والسلامة والأمن المعقود في كانون الثاني/يناير.

٤٩ - وأخيرا، أحرز الاتحاد الأفريقي تقدما في تطوير القدرات اللوجستية، بما في ذلك إنشاء قاعدة اللوجستيات القارية وقدرة النقل الاستراتيجي للقوة الأفريقية الجاهزة. ومنذ افتتاح قاعدة اللوجستيات القارية في دوالا بالكاميرون، في ٥ كانون الثاني/يناير، انصبت الجهود على تفعيلها باعتبارها عامل تمكين رئيسي للقوة الأفريقية الجاهزة، وذلك خصوصا من خلال نشر فريق لبدء الأعمال والعمل على وضع إجراءات التشغيل الموحدة. وتقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا بتيسير إنشاء وتفعيل مركز مراقبة الحركة القارية لتنسيق عمليات النقل الاستراتيجي، فضلا عن المراكز الإقليمية لمراقبة الحركة في المناطق الفرعية الخمس.

معلومات مُحدّثة عن وضع إطار للإبلاغ

٥٠ - بالنظر إلى ضــــرورة المرونة وتولي زمام الأمور في كلتا المنظمتين، وأطر الإبلاغ الراســـخة التي وضــــعتها الأمانة على مدى عقود من الزمن، يجري وضـــع إطار للإبلاغ بالاقتران مع الاتحاد الأفريقي، مع مراعاة العمليات التكميلية والاختلافات الفريدة بين المنظمتين.

٥١ - وكما أبرز البيان الصادر عن مجلس السلام والأمن في ٢ أيار/مايو، أنشأ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي فرقة عمل مشتركة بين الإدارات بشأن تفعيل صندوق السلام وشراكة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بتأمين تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي صدر بها تكليف من الاتحاد الأفريقي أو التي أذن بها. وستتواصل المناقشات مع فرقة العمل فيما يتعلق بالأسلوب والشكل والمضـــمون وتواتر تبادل المعلومات والإبلاغ عن إنجاز الولاية والمســاءلة بشــأن تقديم التقارير بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والمفوضية وتقديمها من جانب الأمانة العامة والمفوضية إلى المجلسين.

٥٢ - وفيما يتعلق بتقديم التقارير الائتمانية حيثما يكون التدخل ممولا جزئيا أو كليا من خلال الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، اتُفق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على تطبيق ما هو متبع في الأمم المتحدة من النظام المالي والقواعد المالية والإجراءات المالية والمتعلقة بالميزانية وإطار الإبلاغ الموحد. ويشـــمل ذلك الميزانيات القائمة على النتائج الرسمية، وتقارير أداء الميزانية، وإعداد التقارير المالية، والامتثال والمراجعة.

٥٣ - وقد اقترح تقريري عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم الســـلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات (S/2017/454) نماذج تمويل للدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم الســـلام. وشملت النماذج التبرعات إلى صـــندوق اســـتئماني، والتمويل والميزنة المشـتركين، والنموذج المتبع في مكتب الدعم، والتمويل المشـترك لبعثة مختلطة، وتقديم إعانة مالية مباشـرة إلى الاتحاد الأفريقي. ويتطلب تقديم دعم شـــامل إلى آليات التمويل اتباع نهج منســـق بين أجهزة الأمم المتحدة. وفي حين يؤيد مجلس الأمن ولاية تشـمل حزمة دعم محتملة، يظل إطار الإبلاغ عن التمويل من اختصـاص الجمعية العامة. ويتطلب تفعيل أحد نماذج التمويل المبينة أعلاه إعدادا مســبقا، من شـأنه أن يشـــمل تحديد جملة أمور منها طرائق التمويل المحددة، وعمليات الميزنة لكل نموذج، وكذلك كيفية تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان على دعم الأمم المتحدة للقوات الأمنية غير التابعة للأمم المتحدة في كل حالة.

خامسا - الشراكة مع المنظمات والترتيبات الإقليمية الأخرى

٥٤ - غالباً ما تكون الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية أول من يتلقّى إشارات الإنذار المبكر بالنزاعات الوشيكة وأكثر من يكسب من منع نشوب النزاعات. وهي جهات شريكة مهمة للأمم المتحدة في مجال تعزيز الحوار والمصـــالحة، فهي تمارس تأثيرها على أطراف النزاع لكفالة تنفيذ اتفاقات السلام وتتصدى للإرهاب وتمنع التطرف العنيف وتعالج مسائل الهجرة. وفي الوقت نفسه، بينت التجارب الحديثة العهد أن كلا من المصالح الإقليمية والقرب من الأطراف يمكن أن يعقّد أيضا جهود منع نشـوب النزاعات وحلها، وأن يبرز أهمية الشـــراكة الفعالة للمنظمتين والجماعات الاقتصـــادية الإقليمية والآليات الإقليمية من أجل الشروع في وقت مبكر في تطوير فهم مشترك للنزاعات وتنسيق الاستجابة لها.

٥٥ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، التقيت على هامش الجمعية العامة برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية لمناقشة التعاون الثلاثي الجاري وتحديد مجالات جديدة للتعاون. وعُقد اجتماع آخر، شمل أيضا رئيس المفوضية الأوروبية، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وفي مؤتمر القمة، الذي عقد في كوت ديفوار في يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، نوقشت حالة المهاجرين واللاجئين في ليبيا، واتُّفق على إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتقديم المساعدة في مجال العودة الطوعية إلى البلدان الأصلية وإعادة توطين الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية دولية. وقد أطلقت فرقة العمل رسميا في أديس أبابا في ٤ كانون الأول/ديسمبر واجتمعت في بروكسل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر لمناقشة اتخاذ مبادرات وإجراءات ملموسة. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، قامت بعثة رفيعة المستوى من المنظمات الثلاث بزيارة طرابلس لتقييم التقدم المحرز وتعزيز التعاون مع السلطات الليبية في مجال الاستجابة المشتركة للتحديات المتعلقة بالهجرة والحماية. وفي الفترة بين ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨، تلقى ما مجموعه ما مجموعه ٩١٩ ١٣ شخصا المساعدة في إطار برنامج العودة الإنسانية الطوعية التابع للمنظمة الدولية للهجرة. وعملت الأمم المتحدة أيضا بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي ولجنته الرفيعة المستوى المعنية بليبيا ومنظمات إقليمية أخرى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، في مجال التصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنسانية في ليبيا.

٥٦ - وعلاوة على ذلك، دعمت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الأعمال التحضيرية للانتخابات التي جرت في تموز/يوليه ٢٠١٨ في مالي. وكان الاتحاد الأوروبي أيضا شريكا هاما للأمم المتحدة بشكل أعم في منطقة الساحل، بما في ذلك من خلال توفير التمويل لقوة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ودعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

سادسا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي

٥٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي العمل بصورة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي لتعزيز التعاون وتوحيد العمل. ويضطلع المكتب بدور القناة فيما يتعلق بتعزيز الشراكة الاستراتيجية والتشغيلية مع الاتحاد الأفريقي، ويتيح المشاركة السياسية المتواصلة والدعم الفني والتقني وييسّر التقارب في اتخاذ القرارات، بما في ذلك بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن. وأفضت المشاورات المنتظمة مع القيادة العليا لمفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز العمل المشترك الاستشرافي مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية. وواصل ممثلي الخاص لدى الاتحاد الأفريقي الترويج لأهمية الفهم المشترك والتحليل المشترك لحالات النزاع في وضع استراتيجيات منسقة لمنع النزاع وإدارته.

٥٨ - وقام ممثلي الخاص لدى الاتحاد الأفريقي أيضا، بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وبالتشاور مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ببعثات في إطار الدبلوماسية الوقائية إلى جزر القمر في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ وفي شباط/فبراير ٢٠١٨ من أجل دعم عملية الحوار الوطني، وكذلك إلى مدغشقر في تشرين الأول/أكتوبر وفي آذار/مارس للمساعدة في تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية. وتم التشديد في عملية التراسل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على ضرورة اتباع نهج توافقي وشفاف وشامل لمعالجة الجمود السياسي وتجنب العنف المتصل بالانتخابات، على التوالي. واضطلع الممثل الخاص بالمزيد من الأنشطة السياسية دعما لجهود الاتحاد

الأفريقي الرامية إلى وضع استراتيجية إقليمية مشتركة، بما في ذلك من خلال بعثة نفذت في السودان في آذار/مارس.

٥٩ - ونتيجة لجهود الدعوة والتنسيق التي اضطلع بها المكتب، قدم الممثلان الخاصان للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إحاطات مشتركة إلى المجلسين على نحو أكثر تواترا، وشاركا في تنسيق جهود الوساطة والمساعي الحميدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وقدم المكتب ٤٥ إحاطة إلى مجلس السلم والأمن، مما يعكس مواقف الأمم المتحدة بشأن الأزمات الناشئة والجارية، كما يسّر تقديم الإحاطات من جانب ممثليّ ومبعوثيّ الخاصين. وأصدرت المنظمتان أيضا بيانات مشتركة أثبتت وجود اتساق في دعم العمليات السياسية وفي التصدي للأزمات السياسية. وإضافة إلى الدعم الفني، يسر المكتب إجراء زيارات ميدانية قام بها مجلس السلم والأمن وزيارات قام بها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى جنوب السودان والصومال ومنطقة الساحل، وقدم الدعم اللوجستي إلى البعثات الموفدة إلى الاتحاد الأفريقي.

٦٠ - وواصل المكتب دعم تنفيذ آليات منظومة السلم والأمن الأفريقية من خلال تقديم المشورة التقنية المتخصصة، وعن طريق تيسير القدرة على سد الاحتياجات المفاجئة الواردة من مقر الأمم المتحدة والكيانات الأخرى. وشملت الأنشطة عقد حلقة عمل في نيويورك في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه للجنة الخبراء التابعة لمجلس السلم والأمن بشأن عمل مجلس الأمن وإجراءاته؛ وحلقة عمل في نيروبي في يومي ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل بشأن إدماج المؤشرات المتعلقة بالجرائم الوحشية في النظام القاري للإنذار المبكر؛ ومشاركة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في الاجتماع الافتتاحي للشبكة الأفريقية للنساء في مجالي منع نشوب النزاع والوساطة من أجل السلام، المعروفة أيضا باسم ’فيموايز‘ (FemWise)، وهي شبكة جديدة من النساء صانعات السلام، في إطار مظلة فريق الحكماء من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجال الوساطة. وإضافة إلى ذلك، قدم المكتب الدعم التقني من خلال الاضطلاع في شراكة مع الاتحاد الأفريقي بأنشطة على المستوى العملي بشأن منع نشوب النزاعات وإدارتها.

٦١ - وقدم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عن طريق تقديم المشورة التقنية من خلال المشاركة في التقييمات التشغيلية، وتخطيط التنفيذ، وتقييمات تأهب القدرات، والاستعراضات المشتركة، واستعراضات مفاهيم العمليات. ويكفل التنسيقُ بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي التراسلَ والمواقفَ المشتركة، بما في ذلك فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٦٢ - وقدم مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي أيضا الدعم في مجال التخطيط وإدارة عمليات السلام الأخرى الصادر بها تكليف من الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك عن طريق إجراء تقييم مشترك لإنشاء مقر القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تموز/يوليه ٢٠١٧. كما قُدِّمت المشورة إلى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات من خلال المشاركة في اجتماعات اللجنة التوجيهية المشتركة للجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأوروبي بهدف ترشيد الدعم الإضافي للاتحاد الأفريقي. وشارك المكتب مشاركة نشطة في بعثات التحقق من قدرة النشر السريع للقوات الاحتياطية الإقليمية في جميع المناطق الخمس للقوة الأفريقية الجاهزة في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وقَدّمَ الخبرات من أجل إنشاء القاعدة اللوجستية القارية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ ومن أجل تطوير قدرة النقل الاستراتيجي. وعلاوة على ذلك، شارك المكتب في بعثات التقييم التي قادها الاتحاد الأفريقي إلى بنن

وبوركينا فاسو والصومال وغينيا – بيساو والكاميرون ومالي ونيجيريا، مما أفضى إلى وضع معايير لإدارة سلامة الذخائر والتصدي للأجهزة المتفجرة المرتجلة.

سابعا – الملاحظات والتوصيات

٦٣ – تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إعطاء الأولوية لوضع شراكة منهجية واستراتيجية ويمكن التنبؤ بها، على أساس الاحترام المتبادل والقيم المشتركة والمزايا النسبية. وتضمن هذه الشراكة اتخاذ مبادرات منسقة ومتماسكة وفعالة على نحو أفضل لمنع وحل وإدارة التحديات المتزايدة التعقيد التي تواجهها أفريقيا في مجالي السلام والأمن. وإنني أرحب بالتقدم المحرز بشأن الشراكة، ولا سيما الاتجاه نحو قيام الممثلين الخاصين ومبعوثي المنظمتين بتقديم إحاطات مشتركة للمجلسين، وقيام كبار المسؤولين بزيارات ميدانية مشتركة، وزيادة التعاون بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وأرحّب بالنية التي أعرب عنها أعضاء المجلسين بإيفاد بعثات ميدانية مشتركة في المستقبل القريب من أجل تيسير إعداد المواقف والتوصيات المشتركة.

٦٤ – ويترتب على التهديدات المعاصرة التي تواجه الأمن والسلم في أفريقيا متطلبات جديدة تقع على كاهل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية. وتتحقق الإدارة الناجحة للأزمات ومنع نشوب النزاعات السياسية العنيفة أو التخفيف من أثرها في القارة عندما تبدي الدول الأفريقية توحدا، مما يمكِّن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من دعم الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ويجب على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مواصلة العمل عن كثب مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والبلدان المجاورة لمواجهة النزاعات في القارة وكفالة اتساق الرسائل المُوجّهة ومواءمة المواقف والإجراءات.

٦٥ – وفي إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ستضطلع المنظمات الإقليمية بدور مركزي في التصدي بصورة جماعية للتحديات القائمة المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وأنوي إشراك الاتحاد الأفريقي بوجه خاص في عملية استيعاب الالتزامات المتبادلة بحفظ السلام عن طريق إعلانٍ تُدعى الدول الأعضاء إلى المشاركة فيه في وقت لاحق من عام ٢٠١٨.

٦٦ – ويواصل الاتحاد الأفريقي إحراز تقدم جدير بالثناء في مجال تعزيز قدرته في منع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك في عمليات دعم السلام. وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق الاعتماد على الذات، وقد سددت أعلى مستوى من المساهمات منذ إنشاء صندوق السلام في عام ١٩٩٣. وأرحب باعتزام مجلس الأمن، الوارد في قراره ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، النظر في خطوات عملية يمكن اتخاذها لإنشاء الآلية التي يمكن من خلالها القيام بشكل جزئي بتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي عن طريق الأنصبة المقررة للأمم المتحدة. وتوفر المعلومات المُحدّثة الواردة في الفرع الرابع من هذا التقرير الأساس لمواصلة المناقشة بشأن هذه المسألة. وستتعاون الأمانة العامة كذلك مع فرقة العمل المشتركة بين الإدارات التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تفعيل صندوق السلام وشراكة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بتأمين تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي صدر بها تكليف من الاتحاد الأفريقي أو التي أذن بها. وتمشيا مع طلبات المجلس المعرب عنها في قراريه ٢٣٢٠ (٢٠١٦) و ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، أعتزم أن استكشف بقدر أكبر من التفصيل بالاشتراك مع الجمعية العامة خيارات التمويل المبينة في الفرع الرابع من التقرير عن الخيارات المتاحة للإذن بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي ولتقديم الدعم لهذه العمليات (S/2017/454).

٦٧ - ولا يزال تحقيق تقدم حقيقي بشأن إطار الامتثال المتعلق بعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي يمثل جهدا طويل الأجل وتدريجيا سيتطلب مواصلة الالتزام القوي من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك استمرار القدرة في مفوضية الاتحاد الأفريقي والقدرة على إظهار تقدم ملموس في العمليات القائمة. وسيتطلب أيضا نفس المستوى من الالتزام من جانب الدول الأعضاء والجهات الشريكة المعنية.

٦٨ - وتوفر الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فرصة لإعادة تشكيل الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل التصدي على نحو أفضل لتحديات السلام والأمن المعاصرة. فالموارد محدودة، وسقف المطالب لا يزال مرتفعا. وقد أصبح الأخذ بالمزيد من الابتكار والعمل من أجل تحقيق المزايا النسبية لكل مؤسسة أمرا بالغ الأهمية. ويجب أن ترتكز مساعي المنظمتين على التزام ثابت بتعزيز تعددية الأطراف، مع إدراك أن مصيرهما المشترك يكمن في زيادة التعاون الدولي من أجل التصدي للتحديات المعقدة التي تواجهها أفريقيا، والتي تؤثر على باقي العالم. وفي هذا الصدد، ما زلت ملتزما بقوة بتعميق الشراكات مع الاتحاد الأفريقي في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٦٩ - ويضطلع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي بدور القناة والمحاور الرئيسي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتكتسي الأنشطة القائمة بين المكتب والجهات المسؤولة في الاتحاد الأفريقي أهمية أساسية بالنسبة الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي إطار الاضطلاع بهذه المسؤولية الهامة، ما زلت أضع في اعتباري ضرورة استعراض المكتب وتعزيزه تمشيا مع المتطلبات المتزايدة التي تترتب على الشراكة. وفي الأشهر المقبلة، أعتزم إجراء التقييم المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٣٢٠ (٢٠١٦) والإبلاغ عن النتائج في تقريري المقبل إلى المجلس.

٧٠ - وأود أن أشيد برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد، على قيادته والتزامه الثابت بالشراكة مع الأمم المتحدة، وبتعددية الأطراف بوجه عام. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية على مواصلتها التعاون من أجل التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في أفريقيا. وأخيرا، أودّ أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لدى الاتحاد الأفريقي، هايلي منكريوس، وموظفي مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وموظفي جميع كيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذين يعملون من أجل النهوض بالجهود المشتركة في سبيل تحقيق السلام والأمن والتنمية في أفريقيا.